

العراق وإيران

الصلة الشيعة، القوة الناعمة، والعامل النووي

خلاصة

تبرز إيران الشيعة بشكل قوي بعد تداعيات سقوط صدام حسين بنفوذ وتأثير كبيرين في العراق، بينما يكافح العراقيون أنفسهم لإيجاد مظهر الوحدة ويسيرون ببطء ومشقة لأجل نظام سياسي جديد مقبول للمجموعات الثلاثة الأساسية: الشيعة، الأكراد، والسنة. ويلتقي القادة الإيرانيون مع الشخصية العراقية الأكثر تأثيراً السيد آية الله علي السيستاني؛ ولا يلتقي الدبلوماسيون الأمريكيون مع السيستاني. كما أنّ الزعماء العراقيين الجدد المنتخبين يقومون بزيارات الى طهران ويفاضون على مسائل حقيقية، تشمل أمن الحدود ومشاريع الطاقة المشتركة، ويستثمر رجال الأعمال الإيرانيون بشكل كثيف في المناطق الجنوبية العراقية الطاغية شيعياً، كما أنّ العملاء السريين الإيرانيين متوغّلون بعمق في كل القوات الأمنية العراقية الناشئة وفي داخل الميليشيات الشيعية التي تملك قوة هائلة في المشاريع في الجنوب، خصوصاً في مدينة البصرة.

وتواجه إيران الى الآن عدداً من الخيارات المحيرة تجاه سياستها في العراق، والتي في نهاية الأمر، لا تستطيع التخلص من التحديات الأوسع التي تواجهها في المنطقة، خصوصاً علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولدى إيران السبب في الخوف من تردّد الصدى في العراق، كما لديها أيضاً المبررات للقلق بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الناجحة في نهاية الأمر والتي تقود لتأسيس دولة ديمقراطية علمانية. وعلى المدى القصير، فإنّ هاجس إيران الأولي هو أنّ عزل المسألة النووية عن الولايات المتحدة وأوروبا قد يعود الى تردّي الحال بشكل أكبر مع الولايات المتحدة والتي قد تؤدي عند نقطة ما الى إستعمال القوة.

ومع ذلك، يبدو أنّ قادة إيران إستجمعوا حساباتهم حول أنهم يستطيعون الثبات في مقابل الضغط الدبلوماسي الذي يواجهونه من قبل الولايات المتحدة والأوروبيين والعديد من أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، وأنه حتى لو فرضت العقوبات، فإنّ إيران لديها الإستعداد كما لديها المصادر المالية لتخطّي ذلك.

وعلى الرغم من النجاح الإيراني غير المشكوك فيه في التوغّل عميقاً في سياسات العراق، وفي عصيانها المستمر للولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية في المسألة النووية، فإنه سيكون من غير الحكيم للقادة الإيرانيين أن يروا بأن حظهم الجيد الحالي وكأته هبة. إنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية تواجه تحديات إقتصادية وإجتماعية مهمة للغاية والتي قد تزداد صعوبة بإستبعاد البلدان الصناعية الغربية الأساسية. إنّ التصريحات المرحجة والمستنكرة من قبل الرئيس الإيراني التي تُنادي بتدمير إسرائيل قد ألحقت الضرر بصورة إيران العالمية كما سببت الحماسة الكبرى في الوطن. أمّا مناطقياً، فإنّ إيران تملك علاقات بانسة مع جيرانها العرب، ولا تستطيع الإفتراض بأنّ المجتمع الشيعي العراقي سوف يبقى صديقاً وممتناً الى ما لا نهاية. ويمكن للمصالح الحيوية لإيران أن تتلقّى المساعدة بواسطة إنهاء الإنعزال عن الولايات المتحدة، كما أنّ لدى الولايات المتحدة الكثير لتربحة بدلاً من أن تخسره إذا ما عمدت الى تبني سياسة أكثر براغماتية وإنسجاماً نحو الجمهورية الإسلامية.

مقدمة

لقد ظهرت إيران كواحدة من المنتفعين الكبار من الحرب بقيادة الولايات المتحدة للإطاحة بنظام صدام حسين العراقي. إنّ الأمر الغريب في هذا التطور هو واضح: لقد وضعت إيران في خانة "محور الشر" - الى جانب العراق وكوريا الشمالية-

من قِبَل الرئيس بوش في كانون الثاني 2002. وكان التبرير للحرب الأميركية ضدّ العراق هو أسلحة الدمار الشّامل المزعومة لنظام صدام حسين وروابطه مع القاعدة والتّهديد الأوسع للإرهاب الراديكالي. والى الآن، فإنّ النخبة السياسيّة العراقيّة الجديدة قامت بتأسيس روابط وثيقة مع النظام الإيراني والذي ما زال يُعتبر من قِبَل إدارة بوش الراعي الأوّل للإرهاب في العالم، فايران صمّمت على المضي فُدمًا للحصول على أسلحة الدمار الشامل. إنّ تأثير إيران في العراق الآن هو أكبر ممّا كان قبل عقود: إذ يلتقي قادتها مع الشخصيّة العراقيّة الأكثر تأثيراً، آية الله السيّد علي السيستاني، ولا يلتقي الديبلوماسيون الأميركيون معه.

ويقوم القادة العراقيّون المُنتخبون بزيارات الى طهران ويفاضون على مسائل حقيقيّة، تشمل أمن الحدود ومشاريع الطاقة المُشتركة، كما أنّ رجال الأعمال الإيرانيين يقومون بالإستثمار بشكل كثيف في المناطق الجنوبيّة للعراق، وإنّ عملاء المخابرات الإيرانيين مُتوغّلون بعمق في جميع القوّات الأمنيّة العراقيّة الناشئة، وفي داخل الميليشيات الشيعيّة التي تملك قوّة الشارع في الجنوب، خصوصاً في مدينة البصرة. وتأتي نجاحات إيران في العراق في الوقت الذي تواجه فيه إدارة بوش والإتحاد الأوروبي تحديات جدية بما يتعلّق ببرنامج إيران النووي. وقد اشتدّت هذه التحدّيات بعد إنتخاب محمود أحمدي نجاد، المتشدّد، كرئيس لإيران في حزيران 2005.

وبدون علاقات فاعلة مُفتحة بين واشنطن، طهران، وبغداد، فإنّ الإستقرار المستقبلي للنظام العراقي الجديد قد يكون محمّل شك. وتملك إيران تأثيراً فورياً على السياسات العراقيّة بسبب الجغرافيا والتاريخ، كذلك بسبب الروابط الإقتصاديّة، العرقيّة والدينيّة وشبه العسكريّة. وإنّ المدى الذي ستستخدم فيه إيران هذا التأثير لتؤثّر سلباً بالأحداث في العراق سوف يكون جزء كبير منه مصمّماً من قِبَل العلاقة المستقبليّة بين إيران والولايات المتّحدة. إنّ تأثير الإيرانيين منتشر في العراق، إلا أنّ وقعه مُبهم. لقد قدّمت إيران الدعم المادي للمجموعات السياسيّة ذات الخلفيّة الشيعيّة والتي ساعدتها على الربح بأكثرية قليلة في الإنتخابات العراقيّة التي جرت في 30 كانون الثاني 2005. إنّ نجاح تلك الإنتخابات، بنسبة 58% من المُشاركين- على الرّغم من حملة العنف من قِبَل المتمرّدين التي إستهدفت التشويش على العمليّة الإنتخابيّة- قد غيرّ الحسابات السياسيّة في العراق. لقد فشل التمرّد في هدفه لقطع العمليّة الإنتخابيّة بشكل جاد أو بالتقليل من شرعيّتها، وذلك بسبب دعم كلّ من الحكومة العراقيّة المؤقتة وموقع الولايات المتّحدة. وعلى الرّغم من أنّ الدعم الإيراني المُدعى لبعض أعمال التمرّد يظهر أنّه يُناقض استعدادها الصريح لدعم المجموعات السياسيّة ذات الخلفيّة الشيعيّة الشرعيّة، فإنّ هكذا نشاط يُلقى الضوء بشكل أوسع على مقاصد الإيرانيين بتغطية كلّ قواعدها في العراق في حال حدوث إنقلاب جدي في العلاقات بين كل من الولايات المتّحدة والحكومة العراقيّة المستقبليّة. والأهم من ذلك كلّها، أنّ إيران لا ترى تهديداً جديداً من العراق البازغ من جديد. وقد يظهر التهديد بعددٍ من الطرق: حرب سنّيّة- شيعيّة، تأسيس الدولة الكرديّة المستقلّة في شمال العراق، تأسيس حكومة رجال الدين الشيعة المُعارضين، أو تأسيس حكومة موحّدة تملك تحالفاً وثيقاً مع الولايات المتّحدة. ولأجل ضمان كونها قادرة على التأثير بأيّة نتائج مُحتملة، قامت إيران بتأسيس علاقات من درجات مختلفة مع كل فئة مُنشقة تقريباً في العراق لحصر رهاناتها بشكل مؤثّر. لقد أظهر ملاي طهران الحماس حول حكومة قويّة مُمالئة للغرب في العراق تستطيع أن تؤمّن حق إنشاء قواعد دائمة للقوّات الأميركيّة وربما يكون لها حتّى علاقات مع إسرائيل. إلا أنّ الملاي المُحافظين قلقون متوجّسون بشكل أكبر من بزوغ حكومة دينيّة قويّة شيعيّة مسيطرة في بغداد. إنّ تعقيدات الدّين الشيعي تؤدي إلى انتاج منافسات بين المؤسسات الدينيّة مع المراكز الدينيّة القويّة العراقيّة في النجف وكربلاء، والتي في نهاية الأمر ستؤمّن مصادر بديلة للبحوث الدينيّة المستفيضة لقم، المركز الديني لإيران؟ وقد يكون ذلك هو الحال حتّى بدون حكومة دينيّة في بغداد. وما قد تفضّله إيران من حيث الأمثل هو أن ترى العراق جاراً صديقاً لا يمثل تهديداً مُحتملاً لنظامها الديني سواء كان ذلك سياسياً أو عسكرياً. والى هذا المدى، فإنّ دور الرجل الأكثر قوّة في العراق، آية الله السيّد علي السيستاني، هو دور مُغاير بشكل حاسم. إنّ السيستاني، الذي كان قد وُلِد في إيران لكنّه أمضى أغلب حياته في العراق، يستمتع بدعم الحكومة الإيرانيّة، وهو يؤمن بأنّه بينما يجب على رجال الدين بذل الجهد في التأثير السياسي، فإنّه لا يجب عليهم إدارة البلاد. ويحمل هذه الرؤية أيضاً حزب الدعوة الشيعي في العراق بقيادة إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء المؤقت. إنّ رؤيتهم مختلفة جداً عن تلك الحكومة الدينيّة صاحبة الإمتيازات في طهران والتي تدعم حكم القائد الديني الأعلى (ولاية الفقيه)، والذي ليس لديه مُحاسبة سياسيّة أمام الشّعب أو البرلمان. وعلى كل حال، وحتّى اليوم، فإنّ إيران دعمت جهود السيستاني من رؤيتها له كجزء جوهرى لحفظ الإستقرار في العراق. وكلّما تقدّم الوقت، ومع تنامي الإحتمال بأن السيستاني قد ينافس إيران على زعامة العالم الديني الشيعي، فإنّ موقف طهران قد يتحوّل.

وهناك نطاق آخر يُحتمل على الأغلب أن يحصل به بعض المنافسة بين إيران وعراق قوي وهو قطاع الطاقة. إن كلا البلدين هما منتجان مهمان للطاقة، وبينما يشكل ذلك تنافساً إقتصادياً لهما، فإنهما يملكان مصالحاً مشتركة بالوصول إلى إستقرار في المنطقة، الأمر الذي يضمن لكلاهما العبور الأقصى لصادراتها في الأسواق العالمية. إن التهديد الأكبر للإستقرار المناطقي فيما يتعلّق بالعراق وإيران حالياً هو حول المسألة النووية الإيرانية، والتي تدور حول الحقوق الممنوحة لإيران بواسطة معاهدة الحد من الإنتشار النووي (NPT). وتحت المادة الرابعة من معاهدة الحد من الإنتشار النووي (NPT)، فإن كل الدول الموقعة على المعاهدة لديها حق غير قابل للنزع... لتطوير البحث، الإنتاج، واستعمال الطاقة النووية " لأهداف سلمية". وبالنسبة لإيران، فإن هذا يعني الحق بتطوير دورة وقود نووي كاملة. ولا توافق الولايات المتحدة على ذلك وتجادل عليه بأنه مع التاريخ الماضي للنظام الإيراني، ودعمه للمنظمات الإرهابية والطبيعة السرية للبرنامج النووي الإيراني- والتي صرّح عن صناعات تخصيص اليورانيوم للبرنامج فقط بعدما كشفت مجموعة معارضة بشدة عن مكانها للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) - فإن إيران لا تطوّر دورة الوقود لأجل أهداف سلمية، وبذلك ليس لها الحق بتطويره برعاية معاهدة الحد من الإنتشار النووي (NPT).

وكانت مصلحة الإتحاد الأوروبي (EU) وفرنسا وبريطانيا وألمانيا (EU-3) القيام بالمفاوضات مع إيران لحلحلة النزاع حول حق إيران بتطوير دورة الوقود النووي، وتوصلوا في تشرين الثاني 2004 إلى إتفاق في باريس لأجل تجميد نشاطات إيران المتعلقة بالتخصيب كجزء من إتفاق نهائي مع الإتحاد الأوروبي (EU-3) والذي يتضمن حوافز إقتصادية؛ وعلى كل حال، وفي موضوع الإتفاق، فقد أقرّ بأن التجميد كان أمراً طوعياً وليس إلزامياً شرعياً. وقدّمت الدول الأوروبية الثلاث سلة شاملة من الحوافز في آب 2005 والتي كانت دعمتها الولايات المتحدة. وكان رد إيران الأولي رفض العرض وعودة البدء بنشاطات تحويل اليورانيوم وبذلك أنتجت سلسلة من الإرباكات الدبلوماسية.

وفي 24 أيلول 2005، تبنّت لجنة الحكام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً يصرح من بين أشياء أخرى على أن " خروقات إيران العديدة للإلتزام وفشلها بالإذعان لإتفاقها مع حُرّاس الوكالة الدولية... يعتبر عدم إمتثال... " وقد تمّ التصويت على هذا القرار بأغلبية 11 ضد واحد، وغياب 12 بمن فيهم روسيا والصين. وقد صوتت فينزويلا فقط ضدّ القرار، وكانت مفاجأة للقادة الإيرانيين أن الهند صوتت إلى جانب القرار.

وتتابع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التدقيق بالمسألة، ولكن حتى هذه النقطة، لا يوجد قرار بإرجاع المسألة إلى مجلس الأمن التابع للولايات المتحدة.

إذا لم تكن الولايات المتحدة قادرة على حل هذه المسألة حسب قناعاتها من خلال المفاوضات الدولية، للوكالة الدولية للطاقة الذرية وللإتحاد الأوروبي، عندها فإنّ مُحادثات بديلة ومعايير من جانب واحد سوف تتزايد. إنّ هكذا خطة بديلة من العمل قد تُقاوم بشدة من قِبَل القادة السياسيين في إيران، الذين لديهم المجال لخلق مشاكل مهمة للولايات المتحدة والعراقين في العراق. وبذلك، فإنّ استقرار مستقبل البرنامج النووي الإيراني والإستقرار في العراق سيكون متعذراً لبعض الوقت. ولهذا السبب، فإنّه يجب على الولايات المتحدة العمل بدأب أكثر لأجل حل دبلوماسي للأزمة النووية. وإنّ هذا الأمر يمكن القيام به فقط إذا كان هناك أجندة مشتركة مع الإتحاد الأوروبي مما يقلل الخلافات المُحتملة التي قد يستغلها الإيرانيون. ومع الصدع الرئيسي بين الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا حول القرار بدخول وإحتلال العراق، فإنّ التقدّم بمسألة إلى نقطة مشتركة بالنسبة لإيران قد أصبح إمتحاناً كبيراً لكل من إدارة بوش والإتحاد الأوروبي.

المصالح الإيرانية في العراق

تواجه إيران هواجساً متناقضة من الدخول الأميركي الأخير في المنطقة. وقبل 11 أيلول 2001، كان الأعداء الأشد لإيران في ذلك الوقت صدام حسين في العراق والطالبان الذين كانوا سيسيظرون على أفغانستان. لقد قاتلت إيران في حرب مريرة دامت ثمان سنوات مع العراق وعانت من إصابات مرعبة، بما فيها تلك التي سببتها هجمات الأسلحة الكيميائية. وانتهت الحرب في العام 1988 بموافقة إيرانية لإتفاق وقف إطلاق مُدّل وبخوف من أن تكون قد خسرت الحرب وبشكل جزئي بسبب عزلتها عن باقي العالم. وفي أواخر التسعينات، كادت أن تذهب إلى الحرب مع أفغانستان بسبب مقتل تسعة من دبلوماسيينها في مزار الشريف في آب 1988 بواسطة ميليشيا يسيطر عليها الطالبان. وقد حدثت الإغتيالات على خلفية العنف على طول الحدود الأفغانية-الإيرانية المُختَرقة من قِبَل تجار المخدرات الأفغان. وخلال هذه الفترة، فإنّ خوف المسؤولين الإيرانيين كان من أن تصبح قيادة باكستان في نهاية الأمر " مُطلبنة " - إذا حصل مثلاً وأطيح بحكومة مُشرّف بواسطة ضباط عسكريين أكثر شباباً وراдикаليّة ويتعاطفون مع الطالبان ومع فلسفتهم- وبأنهم سيواجهون نظاماً سنياً متطرفاً مع أسلحة نووية على الحدود الإيرانية. وبذلك، عندما قرّرت الولايات المتحدة في أن معاً

قلع قواعد القاعدة في أفغانستان وتدمير نظام طالبان فوراً بعد الهجمات الإرهابية في 11 أيلول 2001، فُكر القادة الإيرانيون بشيئين: من جهة، سوف تخلصهم الولايات المتحدة من عدو، ومن جهة أخرى، قد تحفظ لنفسها حضوراً عسكرياً في بلد مُحاذي لها. ومع ذلك، فإن إيران كانت وبكل الحسابات مُتعاونة خلال الحرب ولعبت دوراً مهماً في مفاوضات ما بعد الحرب في " بون " في ألمانيا والتي أسست حكومة أفغانية مؤقتة تحت حكم حامد كرزاي. ولسوء الحظ، فإن هذه الروح المُتعاونة تقطعت في أسابيع، بسبب إضمار الولايات المتحدة القلق من إيواء إيران لعملاء سرّيين مُشتبه بهم للقاعدة والذين فرّوا من أفغانستان، وبسبب قرار إيران تزويد السلاح لسلطة ياسر عرفات الفلسطينية في كانون الثاني 2002. (إعترضت القوّات الإسرائيليّة سبيل الأسلحة في عرض البحر والتي كانت على متن السفينة Katrina-A). وعلى هذه الخلفية، وضع الرئيس بوش إيران على لائحة " محور الشر " الى جانب العراق وكوريا الشماليّة، خلال تصريحه بخطاب للأمم في العام 2002.

إنّ التطلّع لإمكانية أن تُحاط إيران ببلدان ذات حضور كبير للقوّات الأميركيّة يشكل خطراً واضحاً بنظر القادة الإيرانيين. فمن ناحية الشرق، لم يعد طالبان يشكل تهديداً، لكن استعويض عنه بديمقراطية ناشئة وداعمة لحضور أميركي كبير. كما أنّ القوى الشرقيّة الأقوى، الهند وباكستان، تملكان أسلحة نووية، وإن باكستان- الجارة المُلاصقة لإيران- أصبحت حليفاً كبيراً للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب. وعلى طول إمتداد ساحل الخليج الفارسي، تملك الولايات المتحدة علاقات عسكريّة مع الكويت، قطر، الإمارات العربيّة المتحدة، البحرين، السعوديّة، وعمان. وإلى الشمال، فإنّ تركيا تلعب كرادعة لإيران بالرغم من الحقيقة من أنّ البلدين يتشاركان المصلحة في منع الإضطراب في المناطق الكرديّة. إنّ تركيا عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي وحليف للولايات المتحدة؛ وقد قدّمت أيضاً المساعدة والتأييد للعراق خلال حرب العراق-إيران في الفترة 1980-1988.

وحتى في الفترة التي سبقت غزو الولايات المتحدة للعراق، فإنّ إيران كان لديها المبرر للشعور بالخوف من الحصار، ولم يكن وصول أكثر من 150000 جندي أميركي الى منطقتها إلا ليزيد من التوتّرات.

وهكذا، وفي الوقت الذي كانت التحضيرات الأميركيّة للحرب ضدّ العراق تشقّ طريقها، كانت إيران أكثر ريبية عمّا كانت عليه عند إحتلال الولايات المتحدة لأفغانستان. وللتأكد من ذلك، فإنّ القادة الإيرانيين تحمّلوا صدام حسين ليس بسبب إرادة طيبة، ولكن لأنّ عراقاً ضعيفاً تحت حكم صدام حسين يخدم عدداً من المصالح الإيرانيّة الأساسيّة. لقد كان صدام بعد كلّ ما جرى، محشوراً في الزاوية ومعزولاً بسبب عقوبات الأمم المتحدة، كما كنت قدراته العسكريّة متدنّية منذ حرب الخليج سنة 1991 وظلّ يعاني من إفتقاره للإمدادات ولقطع الغيار. وكان إنتاج النفط العراقي مُنخفضاً ومتقطعاً بسبب خطئه في تشغيل البنية التحتيّة للنفط، الأمر الذي ساعد إيران على الحفاظ على حصّتها في سوق النفط. وعدا ذلك، فإنّ إيران كانت فقط حذرة جداً من أن الغزو الأميركي للعراق قد يكون له تعقيدات حالّية لأتّها، وإلى الآن وفي كلتا الحالتين لأفغانستان وحرب الخليج 1991، فإنّ إيران لم تفعل شيئاً لثعيق العمليّات العسكريّة الأميركيّة. إلا أنّها على كلّ حال عملت على ضمان أنّ عدداً من عملائها السريين كانوا داخل البلد يتعاونون مع المجموعات الشيعيّة المختلفة والتي أسست إيران روابط وثيقة معها. وكونها عضواً مُرخصاً له في "محور الشر"، فإنّ إيران ترى نفسها كهدف مُحتمل لعمل عسكري أميركي في المستقبل. وعلى الرّغم من أنّ العراق كان المرشّح الأوّلي لأجل تغيير النظام، فإنّ الحاجة الماسّة الجديدة لتمويل مشروع الشرق الأوسط التي كانت قد نوقشت في واشنطن، سبّبت ل طهران قلقاً عظيماً. وعندما أصبح الغزو حقيقة لا يمكن إنكارها، نظرت إيران إليه كسابقة إنذار بسبب التدخّل العسكري الأميركي في المنطقة تحت عنوان الحرب الإستباقية عماد شريعة بوش.

إنّ الرّد الإيراني على عمليّة تحرير العراق بقيادة الولايات المتحدة، والإحتلال الأميركي اللاحق، والإنتخابات العراقيّة في 30 كانون الثاني 2005 يبرز التشابك بين أهداف سياستها الخارجيّة نحو العراق. وبينما ستستمتع إيران على الأرجح بالأرباح من حكومة شيعيّة مُسيطرّة وقويّة كجارة لها، فإنّ العراق الجديد قد يهدّد بشكل مُحتمل شرعيّة إيران كقوة شيعيّة قائدة في المنطقة إذا تأسست حكومة عراقية قويّة. على كلّ حال، فإنّ إهمال حكومة مركزية ضعيفة مُبتلاة بصراع أهلي مستمر وبتجزية البلد الى منطقتين ذاتيتين قد يكون أمراً أكثر تهديداً لأمن إيران ومصالحها الإقتصاديّة. وهكذا، فإنّ بعض المقامات السياسيّة في إيران قد تحب أن ترى حكومة شيعيّة حاكمة وقويّة في السلطة في بغداد. وإلى تلك النهاية، عبّرت إيران عن موافقة حذرة على إنتخابات كانون الثاني والذي أدّى بالنتيجة الى حضور قوي للأكثرية الشيعيّة في الحكومة الجديدة. وقد هنا وزير الخارجيّة الإيراني كمال خرازي العراق وعبّر عن الأمل بأن تجلب الإنتخابات الإستقرار الى المنطقة، وأثنى تلفزيون الدولة الإيراني على الإنتخابات، مُشيراً الى أنّها كانت البداية لنهاية الإحتلال والتمرد في العراق.

وهكذا تجد إيران نفسها داعمة بشكل نشيط لموقع الولايات المتحدة بدعمها الإنتخابات في العراق، لأنّ هكذا استخدام " للقوة الناعمة " الإيرانية هو الطريقة الأكثر عملانية لضمان الفرصة للأغلبية الشيعية العراقية للسيطرة على سياسات البلد.

كما أنّ هناك معلومة قاسية صغيرة قد تُساعد في تصميم إيران على زيادة قوتها الفعلية وقدرتها على التأثير على التمرد وعلى الأحزاب الشيعية في العراق. إذ لا يوجد أي أثر رسمي لأسلحة أو لمال لإثبات التأثير الإيراني. وعلى كلّ حال، فإنّ علاقة النظام الإيراني مع الأحزاب والمجتمعات الشيعية هو أمر صريح وبيّن، كما أنّه يوجد أيضاً مؤشرات ظاهرية على دعم إيران للمجموعات شبه العسكرية الشيعية في التمرد العراقي في وقت واحد.

وفي ترويج سياسة تأثير " القوة الناعمة " في العراق كواسطة تستطيع بها تنفيذ أهدافها السياسية الخاصة، قامت إيران بوهب الحماية والمال للأحزاب الشيعية السياسية كحزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (SCIRI). كما يتحسّب البعض الى أنّ الأسلحة قد تكون تُمنح أيضاً للتمرد، على الرّغم من أنّه يجب الإشارة الى أنّه ومع سقوط نظام صدام حسين، فإنّ الأسلحة في العراق- على الأقل في بداية الأمر- كان من السهل تمريرها. كما تؤمّن إيران المال لأجل مشاريع البنى التحتية في العراق، وبشكل خاص في الجنوب، حيث تملك أيضاً برامج تهدف الى تحسين سمعتها بين المجتمعات الكبيرة للشيعية العراقيين، وبينما يصعب الإثبات، فإنّ هناك بعض المؤشرات التي بالإضافة الى تأمين المال (ومن المحتمل الأسلحة)، فإنّ إيران تُحافظ على وجود مخابراتي واسع من خلال الحرس الثوري المُعاد نشره والمُجنّدين المأجورين.

ومن وجهة النظر الإيرانية، فإنّه يوجد أسوأ حالتين بما يتعلق بالعراق، إحداها الفوضى المُحكّمة والحرب الأهلية. وتحت هذه الظروف من الصعب على إيران أن تبقى مُحايدة وقد تُجر الى صراع قد يقود الى الإقتتال بين الفئات الشقاقية الشيعية المُتنافسة والسنة، والبعثيين السابقين، ويُحتمل أيضاً الأكراد والأتراك. ولا يوجد مبرر كبير لإيران حتى تُقدّر النتائج في حال حدوث هكذا صدام. وقد يتعرّض الأكراد العراقيون الى إغراء إعلان الإستقلال، وهو تهديد جلي لمصالح الإيرانيين، لكن المقاومة المُشتركة مع تركيا لهذا حركة قد تكون أمراً صعباً مع العلاقات المُبهمة بين القوتين الإقليميتين. وإنّ الغرض الأمثل الإيراني في العراق- نظام الحكم الشيعي- هو نتيجة غير متحمّلة في حال حدوث صراع أهلي كبير في ذلك البلد. إذ أنّ حرباً شيعية-سنية سوف تسحب دون شك العربية السعودية ذات الحكم السني الى دعم الأقلية السنية خالفة بذلك سيناريو آخر مرفوض، والإمكانية الأكبر قد تكون رفع التوترات مع الولايات المتحدة ومع قوى إقليمية أخرى والذي سيكون له ردّة فعل بدون شك بتدخّل إيراني ملموس مع معايير مكافحة إقتصادية وديبلوماسية قوية وربما عسكرية. أمّا السيناريو الآخر الأسوأ حالاً لإيران فهو الأمر المعكوس: خلق ديمقراطية علمانية مؤيدة للغرب ومستقرّة في العراق تتمتع بعلاقات جيّدة مع الولايات المتحدة، المملكة العربية السعودية، عُمان، وفي نهاية الأمر إسرائيل. إنّ الأسباب التي تُنذر بالخطر عند هذه النتيجة واضحة: إنّ كل من العناصر المتشدّدة والإصلاحية متشوقون لزيادة التأثير الإقليمي الإيراني، خصوصاً وأنّ صدام حسين قد تمّ عزله الآن وأنّ حقبة جديدة للنفوذ الشيعي قد تبرّغ في العراق. إنّ عراقاً مستقرّاً ذا توجّه غربي ماداً روابطه الاقتصادية مع الشرق الأوسط العربي قد يكون له تأثير على عزل إيران، خاصّة إذا استمر المتشدّدون بالتصعيد واستمرت التشنّجات عالية مع الولايات المتحدة. كما أنّ العراق قد يسيطر بقوة بالغة على المصالح الإقتصادية الإيرانية عن طريق المنافسة في السّوق المُتنامي لصادرات إيران.

وهكذا فإنّ سبباً آخر للحماس الإيراني لعراق مستقل هو التهديد بالمنافسة، وذلك سوف يتعرّض أولاً لصادرات النفط من المنطقة والتي تعتمد إيران عليها لدعم إقتصادها. وتستفيد إيران من أسعار النفط العالية، إلا أنّ بنيتها الإقتصادية ضعيفة نتيجة من عدم الكفاية، الفساد والإفتقار الى الإستثمار الأجنبي، وعلى الرّغم من الإقرار بأنّ البلاد تملك ثاني أكبر إحتياطي نفطي في العالم، فإنّ عدداً من حقولها الأقدم تحتاج الى إستثمارات جديدة حتى تحافظ على الإنتاج؛ إنّ إحتياجات الإستثمار الأجنبي المُباشر (FDI) في قطاع النفط يُقدر بـ 17 مليار دولار، وسوف يكون الـ (FDI) أيضاً ضرورياً لأجل توسيع قطاع الغاز الطبيعي حتى يفي الجهد الجسيم الذي يُبدل له. كما أنّ الديمغرافية العاملة في إيران تسبب الإزعاج وقد تصبح أسوأ في العقد المقبل: أكثر من نصف الشعب الإيراني تحت سن الـ 25، ويدخل كل سنة الكثير من القوى العاملة الإيرانية والتي لا يستطيع الإقتصاد أن يتحمّلها؛ إنّ نسبة البطالة ترتفع، ممّا يخلق ضغوطاً إجتماعية جديدة يصعب على العناصر المضغوطة إحتوائها. إنّ العقوبات الأميركية على إيران وليبيا عام 1996 (Sanctions Acts of 1996)، والتي تهدّد بالعقوبات الشركات غير الأميركية التي تستثمر أكثر من 20 مليون دولار في قطاع النفط الإيراني، قد زادت سوءاً من المشكلة حيث جعلت الشركات الأجنبية تحذّر من الإستثمارات الكبيرة الفانقة. ويريد بعض أعضاء الكونغرس تعزيز هذه العقوبات من خلال فعل دعم حرية إيران (Iran Freedom Support Act)، والتي هدفت

بشكل أكبر لتقييد الإستثمار الدولي في قطاع النفط الإيراني وتقديم الدعم الى القوى والمجموعات الديمقراطية سابقاً داخل البلد. (لم يوافق أي من مجلس الممثلين والشيوخ على مشروع القانون).
وخلافاً لمحاولات إيران في الثمانينات لتصدير الثورة الإسلامية من خلال تمويل مجموعات المقاومة الشيعية، فإن الظروف الحالية تشجع إيران على إستعمال القوة الناعمة للمساعدة على خلق نوع من الحكومة الإسلامية في العراق. وقد رفعت إيران من إستعمالها للقوة الناعمة مؤخراً بإستخدامها الشبكات والعلاقات العائلية في محاولتها لتأمين مصالحها. إن جاراً إسلامياً شيعياً قوياً هو نعمة كما هو تهديد لإيران ولطموحها بالإمساك بدور قيادي في المنطقة، ولكنه قد يكون السيناريو الأفضل لإيران في ظل الظروف غير المؤاتية. ويجب على الأميركيين والعراقيين أن يعترفوا بأن إيران شريك مفروض لكنها غير مستحقة للثقة في نشدان الإستقرار العراقي.

إن إستراتيجية السياسة الخارجية لإيران في المستقبل القريب يحتمل أن يكون مثلثة الاتجاهات:
1- أولاً، تستمر إيران بنشر العملية الديمقراطية في العراق لأجل تكريس الصوت الشيعي القوي في الحكومة الجديدة. إن إستخدام هذه "القوة الناعمة" سوف يكون واسطة إيران الكبرى للوصول الى هدفها لإستقرار العراق.
2- ثانياً، سوف تستمر إيران بالإحجام عن إستخدام إمكاناتها لنشر الخلل في النظام في العراق. وعلى الأرجح سيأتي التدخل الإيراني في شكل جمع المعلومات المخبرية أو تراخي السيطرة على الحدود بدلاً من المشاركة الفاعلة في التمرد أو في رعاية المحاربين في العراق. وتستطيع إيران أن تأخذ موقفاً سلبياً ولذلك يبدو أن التمرد يثبت ذاته بنفسه. إن هذا التطور يُعتبر إستراتيجياً لإيران لأن بعضاً من الخلل في النظام يخدم هدفها بالتقليل من قوة العراق الكاملة، لكن الفوضى الشاملة والصراع الداخلي ينافيان أهدافها.
3- ثالثاً، سوف تستمر إيران بدعم الممثلين العراقيين المختلفين وأحياناً المتناقضين- بالتسلسل، من رجال الدين الناشطين سياسياً الى المتمردين- لمنع عراق قوي قادر بشكل كاف على منافسة إيران، كما وبحصر دعمها للحركة السياسية الشيعية لضمان أنها تحافظ على قدرتها بالتأثير على الأحداث في العراق.

إن هذه الإستراتيجية المدببة الثلاثية سوف تدعم الأهداف الأminente الكلية لإيران بواسطة المحافظة على إستقرار العراق على أن يكون غير فاعل نسبياً، ولضمان أن التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة في العراق سوف يستنزف مصادرها ويحول إنتباهها بعيداً عن إيران.

التأثير الإيراني في العراق: الماضي والحاضر

إن للتورط الإيراني في العراق جذوراً عميقة. وعلى الرغم من أن إيران كانت قد إختارت التدخل من خلال الروابط الدينية والقوة الناعمة بشكل أولي، فإنها كانت قادرة على أن تختار أن تكون لاعبة نشطة ومهمة (وعنيفة) إذا حصل واعترضت مصالحها الإستراتيجية. إن طاقة وقدرة إيران واستعدادها للتأثير في الأحداث في العراق هي عالية في مصطلحات كل من القوة الناعمة والقوة الخشنة. وعلى الرغم من الطاقة العسكرية الرسمية الضعيفة بالقياس الى حجمها، فإن إيران لديها القدرة لصب كميات كبيرة من المستخدمين والمواد في داخل العراق إذا اعتبرت أن هكذا أعمال قد تكون في مصلحتها. وفوق ذلك، فإن التاريخ المتوتر بين البلدين يعني أن إيران تملك طاقة مهمة للتأثير على النخبة السياسية العراقية وعلى قطاعات كبيرة من الجمهور العراقي. إن العلاقات التاريخية بين الأمتين كانت تسودها المشاكل. وأن الحدث الأخير الذي يشكل صدمة عميقة لا تُنسى كان الحرب العراقية- الإيرانية من عام 1980 حتى 1988. وسابقاً، قبل الثورة الإيرانية، كانت العلاقات بين شاه إيران وصدّام حسين تسودها المنازعات بشكل كبير، لكن التوترات لم تفض الى حرب بما للكلمة من معنى.

ولأجل فهم العلاقات الإيرانية المعقدة مع العراق، فإنّ دراما الحرب العراقية- الإيرانية من عام 1980 الى العام 1988 يجب أن تُفهم بشكل جلي. بعد الإطاحة الناجحة بشاه إيران في العام 1979، تأسست الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحت قيادة آية الله الخميني. وكان هذا حدثاً ونقطة تحول في العلاقات الخارجية في سياسات الشرق الأوسط، كما كان وقع الثورة الإيرانية على الدول المجاورة عميقاً جداً. وحالاً، وبسبب القوة المُفترضة، بدأ آية الله الخميني بالوعظ بالحاجة

لتصدير الثورة الإسلامية الى بلدان أخرى في الشرق الأوسط، بما فيها العراق. وفي الرد على هذا التهديد، دون الخوف من إمكانية النجاح، قام صدام حسين بقرار المبادرة بالحرب ضد الدولة الثورية الجديدة في عام 1980. وعلى مدى سنتين، كان القتال المخيف يحتل إيران نفسها، ولكن بعد التعافي من النكبات الأولية، قامت القوات الإيرانية بدفع تقدم العراقيين الى الخلف في حزيران 1982 وطردت العراق بشكل جوهري من إيران.

وعند هذه النقطة، يمكن لإيران أن تعلن النصر. إلا أن الخميني قرّر أن يأخذ القتال عبر شط العرب وهو الممر المائي الى العراق لتصدير ثورته بشكل شديد القوة عن طريق الإطاحة بصدام حسين. وتوقع الخميني أن ينهض الشيعة لمساندته بغزوه، لكنهم لم يفعلوا. والى الآن، فإن الفرضية في كل العالم العربي أنه لو أن إيران نجحت بخلع صدام حسين، فإنها كانت مسألة وقت فقط قبل أن تسقط الملكيات المستهدفة في الخليج، بما فيها المملكة العربية السعودية ونفطها. وعند هذه النقطة التي كانت فيها الولايات المتحدة محايدة في الحرب، فإنها عادت وقرّرت أن تميل نحو العراق. وقد تلقى العراق الدعم من كل البلاد العربية باستثناء سوريا واليمن. ومع عبور الإمدادات المالية العظيمة من الدول الغنية بالنفط، فإنه كان من الممكن شراء أسلحة تساوي مليارات الدولارات من السوق المفتوحة، وخاصة من الصين، فرنسا، وروسيا. وإن إيران، من الناحية الأخرى، كانت معرضة لحظر تجاري دولي فعال جداً على التسلح منظماً من قبل الولايات المتحدة الأميركية. وفي السعي لصدّ الهجمة العنيفة الهائلة للقوات الإيرانية عبر شط العرب، قام العراقيون باستعمال الأسلحة الكيميائية مراراً وبشكل فعال تماماً مع أصداء دولية قليلة. واستمرت الحرب بالتصاعد، لكن إيران لم تكن قادرة مع ذلك لأن تجد لها موطئ قدم على الحدود العراقية. وفي العام 1988، وافق الخميني مكرهاً على وقف إطلاق النار، وتقهقرت إيران. وبعد سنة، بعد وفاة الخميني، بدأت إيران بتنفيذ سياسة خارجية أكثر براغماتية وأقل ثورية.

إن الضرر (Trauma) للحرب، في مصطلحات كل من طبيعة الإصابات والعزل الذي وجدت إيران نفسها فيه، لا يزال وقعه عميقاً جداً على النفس الإيرانية المعاصرة. كما أن شعور الإيرانيين المستمر بالعزل قد جعل الحكومات الإيرانية المتعاقبة مصممة على إنجاز إكتفاء ذاتي إقتصادي وعسكري بالغ، لئلا يكونوا متحاشين للحرب مرة أخرى في المصطلحات الأمنية في صراع مستقبلي. إنهم يتذكرون جيداً أن دعم الولايات المتحدة لصدام حسين كان حاسماً للنجاح العراقي، وعلى الرغم من التصميم الأميركي الأخير على خلع القائد العراقي والنظام البعثي، فإن الأميركيين لم يرسلوا إشارات صديقة لإيران. وإن ما يغيب الإيرانيين خاصة هو رفض المجتمع الدولي بأخذ عمل ما ضد العراق بعد استعمال الأسلحة الكيميائية في إنتهاك لبروتوكول جنيف 1925. إن طموح إيران لتطوير القدرة لأسلحة نووية كرادع، نما من هذه المخاوف الإنعزالية ومن المواقع المعادية للمجتمع الدولي، وبشكل خاص الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، فإن الهموم المعاصرة التي تواجهها إيران والتي تتعلق بالعراق يجب النظر فيها.

بينما كان صدام حسين في السلطة، إستضافت إيران عدداً من المجموعات الشيعية المهمة المعارضة بعنف للنظام البعثي العراقي، وبشكل خاص قبل إندلاع الحرب العراقية- الإيرانية. وإن المجلس الأعلى القوي للثورة الإسلامية في العراق بشكل خاص بقيادة آية الله محمد باقر الحكيم والميليشيا التابعة له، فيلق بدر، انضموا الى القوات الإيرانية في الحرب العراقية- الإيرانية وحافظوا على حضور فاعل على الجانب الإيراني من الحدود بعد الحرب. وفي العام 1991، وبعد تجاوب العديد من الشيعة العراقيين للنداء السيء الطالع للرئيس جورج بوش الأب لأجل التهوض الشيعي، قام SCIRI بإحتلال مرفأ البصرة مؤقتاً. وبعد الإقتصاصات التي تبعت ذلك، قام SCIRI بالانسحاب الى إيران واستمروا بكونهم المجموعة الشيعية المعارضة والأكثر بروزاً لنظام صدام حسين؛ وبالتعاون بشكل بديل ومُنَافس مع مجموعات منفيّة أخرى مثل أحمد الجليبي، عضو المجلس الوطني.

وبعد الغزو الأميركي وتأسيس حكومة عراقية مؤقتة، عزز المجلس الإسلامي الأعلى للثورة نفسه كواحد من الحزبين السياسيين الرئيسيين اللذان يمثلان الشيعة الجنوبيين (الحزب الآخر هو حزب الدعوة). وإن قائده الروحي، باقر الحكيم، كان قد أغتيل في الأيام الأولى للحرب، إلا أن الحركة لا تزال تستحوذ على دعم مهم. وإن قائده الـ SCIRI السياسي الحالي، عبد العزيز الحكيم، هو سياسي معروف جداً وله شعبية في العراق. وعندما كان حزب الدعوة والمجلس الإسلامي منفيان في إيران، قاما بدعم النظام الإيراني كما ساندوا الحكومة الدينية الإسلامية العراقية. والآن وبعدما رجعوا الى العراق، قاموا بالتحرك بعيداً (خاصة حزب الدعوة) عن دعم فكرة حكومة بقيادة "ولاية الفقيه"، وبدأوا بدلاً عن ذلك بالترويج لدور للدين أقل بروزاً. لكن يحمل معنى- في الحكم. ومع المعلومات المُقدّمة عن روابط المجلس الإسلامي الماضية مع الإيرانيين، فإنه يُعتَقَد بشكل واسع أن الـ SCIRI قد تكون القناة لأي تأثير إيراني في العراق. والى الآن، وبينما يبقى المجلس الإسلامي (SCIRI) مسنوداً شعبياً من قبل المجموعات الشيعية، فإنه لا يزال هناك نقمة عراقية نحو روابطه الإيرانية الماضية.

وكننتيجة لتزايد الحضور الإيراني في العراق، فإنه يوجد تنام للروابط بين المجتمعين الشيعيين، وإنّ الإستثمار الإيراني في السياحة وفي نشاطات أخرى متنوّعة يُعتبر مدوّياً. ومع أنّ هكذا تأثير يمكنه أن يكون قد إضمحلّ نوعاً ما بسبب العنف المتقلّت من قِبَل مقتدى الصدر، الذي يقود نهوضاً شيعياً محدوداً ضدّ الحكومة العراقية الجديدة وضدّ قوّات الاحتلال في العام 2004، فإنّ الإستثمارات والروابط الشخصية سوف تستمرّ بالنمو على الأرجح إذا رجع الإستقرار. ولم تلعب الروابط الإقتصادية دوراً مهماً في العلاقات العراقية- الإيرانية منذ إندلاع الحرب في العام 1980. وعلى كل حال، فبينما تأكلت العقوبات بشكل مطّرد، سعت إيران للمشاركة بالغنائم المسلوّبة، كما وأنّ التهريب على طول الحدود أغضبيّ عنه. ومع درجة الإضطراب التي أعقبت عزل صدّام حسين، أصبحت الروابط الإقتصادية الرسميّة أبطأ من أن تُستأنف؛ أمّا ما هو موجود حتى الآن فهو المناقشات حول مشاريع مُشتركة كبرى، مثل المطار الذي يكلف ملايين الدولارات في جنوب العراق (ممولّ بطريقة الفائدة المنخفضة من قِبَل إيران). كذلك أنبوب النفط بين البصرة وعبادان. والى الآن، فإنّ طوفان الحجّاج الدينيين (الزوّار)، كما المشاريع الإقتصادية في قطاعات الطاقة والنقل، يزيد من الروابط الإقتصادية، الأمر الذي يشكّل مجالاً جذاباً لكلا البلدين.

إنّ هذه الروابط الإجماعية والإقتصادية المهمّة هي ما يعطي الإيرانيين قدرة شبه عسكرية وقويّة في العراق والتي تستطيع أن تطلق العنان لإزدياد العلاقات الإيرانية- الأميركية سوءاً لتصل الى نقطة الصراع المفتوح. وإنّ عدداً كبيراً من الشيعة العراقيين الذين سعوا الى ملجأ في إيران ثمّ عادوا لاحقاً، زادوا من الروابط غير الرسميّة بين الشيعة في البلدين. بالإضافة الى ذلك، فإنّ السند المالي الذي تقدّمه إيران الى عدد من المجموعات العراقية البارزة قد قدّم لهم تأثيراً إضافياً في العراق الذي كان حتى الآن سلبياً فقط. وعلى كل حال، وبينما هم غير قادرين على تحديّ الولايات المتّحدة عسكرياً، فإنّ قدرتهم على تنفيذ الأعمال الإرهابية وتدريب وتحريض التمرد ضدّ الأميركيين في العراق هم أمرٌ مؤثّق جيّداً. وإذا رفعت الولايات المتّحدة الرهان ضدّ إيران بما يتعلّق بالأسلحة النوويّة، فإنّ إيران بدون شك سوف تكون حاضرة للإقتصاص في العراق وأفغانستان.

وإذا كان مقبولاً بشكل كبير أن يكون لإيران نوع من الحضور في عراق ما قبل صدّام حسين، فإنّ السؤال يصبح ما هي "الدرجة" التي تدخلت فيها سابقاً، وإنّ ذلك مسألة فيها نقاش. ولقد تذبذب السياسيون العراقيون أنفسهم بين الإستنكار الصريح للتدخل الإيراني والإقرار علناً بالجهود الإيرانية لتخفيض ذلك التدخل. وفي تمّوز الماضي 2004، وعندما كان وزير الدفاع العراقي حينذاك حازم الشعلان، فإنه قام بتسمية إيران "العدو الأول للعراق" وحدث قائلاً: "نستطيع أن نرسل الموت الى شوارع طهران كما يفعلون بنا". وفي أيلول الماضي، عادت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين الذين كانوا لزمّن طويل أعداء، كما كان الشعلان يصرّح علناً من أنّ "التسلّات الحدودية قد تراجعت كما كانّ التدخل قد حوَصير في مؤسسات الدولة العراقية". وإنّ هناك نقاشاً صغيراً من أنّ كل من المجلس الإسلامي والدعوة قد تلقيا مساعدة مالية من مضيفهم السابق؛ وهما المركبة الأولية التي من خلالها تأمل إيران بتأسيس حكومة شيعية قويّة في العراق. وبينما يدّعي كلا الحزبين أنّهما يحافظان على إستقلالية كاملة عن طهران، فإنّهما يقومان بتأمين بنية تحتيّة بشكل واضح تستطيع من خلالها إيران أن تمارس تأثيراً مهماً في الشؤون السياسي العراقي. وقد سوّيت الإتهامات ضد مقتدى الصدر الذي يلقي مساعدة عسكرية أيضاً من إيران خلال تصاعده، إلا أنّ الحقائق بهذا الصدد تبقى غير واضحة.

إنّ المجتمع الشيعي ليس كتلة صخرية كما قد يعتقد العديد من الغربيين، لكن لا يمكن إنكار أنّ العديد من الشيعة العراقيين الجنوبيين لديهم عدداً كبيراً من الروابط المتنوّعة مع جارتهم الفارسية. وفي مجال الهيكلية السياسية العراقية، فإنّ التركيبة وسياسات الحكومة الجديدة سوف تعتمدان على نتيجة عمل هؤلاء العراقيين المُنتخبين بالإجماع الوطني (National Assembly) في 30 كانون الثاني 2005. وإنّ هذه الحكومة المؤقتة بقيادة رئيس الوزراء الجديد إبراهيم الجعفري وفريق عمله مرهقة بكتابة التركيبة المؤقتة. وعلى الرّغم من أنّ المجموعات المسندة شيعياً ربحت عدداً من المقاعد في الإنتخاب، فإنّهم كانوا غير قادرين على ترسيخ أكثرية واضحة، وكان الخاسر الأكبر في الإنتخاب هم الأهالي السنّة. ولأنّ المناطق السكانية السنّة غارقة في وحل الصراع، فإنّ العديد من مراكز التصويت لم تُشيد؛ وفي المناطق التي كان فيها مراكز تصويت، قاطع العديد من السنّة الإنتخاب. والى الآن، فإنّ الفشل يقطع أو تشويش الإنتخابات عن طريق التمرد أو بالنقل من شرعيّتها من خلال مقاطعتهم، جعل العديد في المجتمع السنّي ليبيدي استعداداً للعودة الى الإذعان بواقع الحكومة العراقية الجديدة، والتي كانت التطلّعات لنجاحها قد تزايدت كثيراً.

ولا تزال الفترة التالية للإنتخابات الناجحة تعمل كتذكير رصين بالمسافة التي على العراق أن يقطعها قبل أن يصبح لديه حكومة فاعلة ومستقرّة. إنّ التأخير في تشكيل الحكومة- بسبب عدم القدرة الأولية لرئيس الوزراء الجعفري على تشكيل

فريق عمل مقبول للسنة والشيعية والأكراد- تطابق مع تزايد نشاطات التمرد. إنَّ الفشل في الاستفادة من نتائج الجهود للانتخابات الناجحة قد دفع الى الخلف الحكومة المؤقتة، ولكن فريق العمل قد تشكل الآن ، وستكون الحكومة العراقية الأولى المُنتخبة بحرية قادرة على أن تتحمل مسؤولية أكبر بتوطيد نفسها. ورغم العديد من التراجعات، فإنَّ الحكومة المؤقتة قد نجحت أخيراً في وظيفتها الأهم- الموافقة على التركيبة الجديدة في إستفتاء عام وطني في 15 تشرين أول 2005- ثمَّ الإنتخاب العام التالي في كانون الأول. وعلى الرغم من أن دعم السنة للقانون العراقي الأساسي الجديد قد تمَّ تأمينه نوعاً ما عن طريق عملية تغيير بعد الإنتخابات العامة، فإنَّه يبقى من غير الواضح ما إذا كان الإتفاق السياسي الدائم بين المجموعات العراقية الرئيسيّة- الشيعة، الأكراد والسنة- سوف يكون قابلاً للإنجاز في نهاية الأمر.

وفي الوقت الحاضر، فإنَّ حكومة إبراهيم الجعفري قد أسست بسرعة لعلاقات وثيقة مع طهران. وفي تموز 2005، ترأس الجعفري وفداً من المسؤولين العراقيين لمقابلة المسؤولين الإيرانيين، ويشمل ذلك القائد الأعلى آية الله السيّد علي الخامنئي. وتمَّ توقيع مذكرة تفاهم لبناء أنبوب نفط من العراق الى إيران للسماح للنفط الخام العراقي لكي يتم تصنيعه في مصفاة عبادان الإيرانية. وإذا إستمرت هذه الخطوات نحو تسوية رسمية، فإنَّ هدف إيران بإمتلاك علاقات وثيقة وتأثير قوي في بغداد سوف يُكرّس.

وإنَّ مؤشراً إخبارياً للتأثير الإيراني بين القادة الشيعة للعراق هو بالحقيقة، أنَّه وبينما قام الرّجل الأقوى في العراق السيّد علي السيستاني في آب 2005 بمقابلة وزير الخارجية الإيراني فإنَّه تجنّب الإتصال المباشر مع المسؤولين الأميركيين. وربما يكون الدليل الأوضح على التأثير الإيراني اليومي في العراق هو في جنوب البلد، حيث الغالبية الشيعية. وإنَّ البصرة، التي كانت سابقاً الوجهة المقصودة المفضلة للعراقيين ولعرب آخرين في نهاية الأسبوع مفتشين عن حياة الليل الغربية كبقية العالم، أصبحت الآن مدينة متديّنة محروسة بواسطة القنلة المأجورين العسكريين والذين يفرضون محرّمات إسلامية صارمة على الكحول كما يفرضون بالقوة نظاماً على اللباس يُذكر بإيران في الأيام الأولى للثورة.

ومع ذلك، فإنَّ كلاً من التدخّل وعدم التدخّل في العراق يحمل المخاطر لإيران، وإنَّ إستمرار العمل مع أحزاب مثل SCIRI والدعوة لزيادة القوة الشيعية يساعد في بناء البنى التحتية الإجتماعية والنفسية في جنوبي العراق، كما يخلق روابط تجارية مع عراق ما بعد البعث جديد مما يؤمّن منافع وتضحة للإيرانيين في السنوات المقبلة. وإنَّ المخاطرة التي قد تقوم بها إيران إذ ما عبثت بشكل فاضح في العراق، هو أن تقوم بحركة مفاجئة عكسية للعديد من العراقيين. وبينما تشارك إيران والعراق في العديد من الروابط الدينية والثقافية، فإنَّه لا يزال هناك إختلافات مهمة بين الشعبين، وأكثرها بروزاً هو الإنقسام العربي- الفارسي. كما أنَّ تدخلاً أعمق قد يكون له التأثير بإذكاء هذه الإختلافات وبخلق شعور بالتدخّل الخارجي بين العراقيين. وعلى كل حال، فإنَّ عدم التدخّل قد يزيد من فرص السيناريوهين الإيرانيين الأسوأ حالاً في العراق: ينحدر العراق الى حرب أهلية وتُجبر إيران على التدخّل، أو أنَّها لا تتدخّل. وفي السيناريو الثاني المذكور، فإنَّ خسارة التأثير قد يقوّي كلاً من الأكراد والسنة في العراق ويقود الى إنحدار في القوة الشيعية الوطنية وفي تمثيلهم في المؤسسات السياسية العراقية الجديدة؛ كما أنَّه قد يكون إيذاناً بخلق متراس عربي أو عربي مقابل النفوذ والتأثير الإيراني في المنطقة. وإنَّ السيناريو المذكور قد يكون غير مرغوباً فيه من المنظورات لكل من المصلحة الوطنية الإيرانية، والمفهوم الإيراني حول كيف يجب أن يُعاد بناء العراق.

وبالإضافة الى قدرتها على التأثير بالأحداث في العراق من خلال روابطها القوية مع المجتمع الشيعي، فإنَّ إيران تستطيع أيضاً أن تبذل جهداً للتأثير غير المباشر على الوضع في العراق من خلال الدعم المستمر للفرق العسكرية الفلسطينية المنشقة في لبنان ولإرهابيين الفلسطينيين. وإنَّ هذا التأثير يؤثر على عملية السلام الإسرائيلية- الفلسطينية. والى هذا المدى، فإنَّ علاقاتها مع سوريا ولبنان لها أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية بسبب إرتباط ذلك مع الصراع العربي- الإسرائيلي، وبسبب الدليل الواضح على الدعم الإيراني للمجموعة المقاتلة حزب الله، والذي كان واسطة في تنظيم هجمات إرهابية قاتلة ضد كل من الإسرائيليين والأميركيين.

إنَّ الأحداث السياسية التي تمّت حلقتها في الشرق الأوسط في العام 2005، والتي تشمل لبنان، حيث حزب الله هو الأقوى، وسوريا حليفة إيران لتحتل التأثير على الصراع العربي- الإسرائيلي والعلاقات الإيرانية مع إسرائيل وجيرانها. وإذا نجحت سياسة الولايات المتحدة في حلّ الصراع العربي- الإسرائيلي، فإنَّ تأثير ذلك سوف يُضعف نفوذ وتأثير إيران في المنطقة، بما فيها العراق. والسبب بسيط: إذا طبّعت العلاقات بين إسرائيل وسوريا ولبنان، فإنَّ حزب الله والنفوذ

الإيراني سوف ينحدران، وسيكون من الأسهل على دول الخليج العربي تأسيس علاقات مع الدولة اليهودية- وهكذا العراق.

وبشكل بديل، إذا استمرّ الصراع العربي- الإسرائيلي، وإذا بقيت سوريا ولبنان على عدائهما لإسرائيل وللسياسة الأميركية، فإنّ إيران ستكون مستفيدة إقليمياً وسوف تقوّي مواقعها في العراق: ولا يُحتمل أن تؤسس أيّة حكومة عراقية روابط وثيقة مع إسرائيل بغياب حل للمشكلة الفلسطينية. وطالما بقي الصراع ينزف فيحاً، فإنّ إيران ستستمر بإستغلال ذلك لأهدافها الخاصة.

ولإنّ التطورات الأخيرة في لبنان وسوريا قد أطلقت العنان لقوى سياسية لا تستطيع الولايات المتحدة أو إيران السيطرة عليها، ولكنها تشكل تعقيدات مهمّة على الإستقرار الإقليمي. وفي 14 شباط 2005، تمّ إغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في بيروت. وكان الحريري قد قاد المعارضة اللبنانية للتّمديد من قِبَل الرئيس السوري لفترة أميل لحدود في رئاسته. وقد أطلق الإغتيال شرارة هائلة من المتظاهرين داخل لبنان ضدّ الوجود العسكري السوري هناك منذ عام 1976. وقد اتحد هؤلاء المتظاهرون مع ضغوط دولية قويّة- خاصّة من فرنسا والولايات المتحدة- ممّا قاد إلى إنهيار الحكومة اللبنانية التابعة لسوريا وإلى إنسحاب القوّات العسكرية السوريّة. وإنّ مدى الإستقلال الذي يستمتع به لبنان الآن ما زال من الصعب إقراره، إلا أنّ هذه الأحداث- وتقرير الأمم المتحدة في 21 تشرين أول 2005، الذي يُشرك سوريا في إغتيال الحريري- قد زادت الضغط بشكل كبير على الحكومة السوريّة. كما أنّ بعض الضغط قد مورس على حزب الله لتجريده من سلاحه ولينضمّ بالكامل الى العملية السياسيّة. وإذا حدث ذلك، فإنّ تأثير إيران الزائد في كل من سوريا ولبنان قد يضمحل.

ويوجد رابط متوازي بين نجاح أميركا في العراق وبين قدرتها على التأثير في الأحداث في فلسطين، سوريا ولبنان بالحسابات الإيرانية. إنّ الصيت الإيراني كواحدة من الدول الرئيسيّة الداعمة (الى جانب سوريا) للمنظّمات الإرهابية الفلسطينية مبني على دليل صلب، كما أنّه عنوان مقبول وبفخر كبير من قِبَل الإيرانيين أنفسهم.

وإنّ دعم القضية الفلسطينية- بشعار عرف بتدمير إسرائيل- كان أحد أركان السياسة الخارجيّة للنظام الثوري. فإنّ حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين- القيادة العامّة، وخصوصاً حزب الله قد تلقوا جميعاً مساعدة من طهران في الماضي القريب؛ وحتى الآن، فإنّ هكذا مساعدة لم تكن تُمدّ دائماً الى منظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها السابق ياسر عرفات.

وإنّ عدداً من المراقبين ادّعوا أنّ الكثير من سياسات الولايات المتحدة نحو إيران خلال التسعينات، فإنّ العقوبات لليبيا وإيران في العام 1996، كانت مؤسّسة على الفرضيّة التي تقول أنّ إيران كانت تهديداً لكل من إسرائيل وللفلسطينيين ذوي العقليّة الإصلاحية، وقد تبدّلت العلاقات بين إيران و عرفات من الدفء الى الجمود الى عدم الإكتران ليس إلا. فخلال كل عملية السلام الإسرائيليّة- الفلسطينية في التسعينات، لم يكن لدى إيران علاقة ودية مع عرفات، خصوصاً بعد دعمه لهجوم صدام حسين على الكويت في آب 1990. وعلى كلّ حال، فقد عزّزت قوّة العلاقات بين طهران و عرفات مع إندلاع الإنتفاضة الثانية في عام 2000، كما أنّ رجحاناً لدليل يشير الى مشاركة ألوية الحرس الثوري الإيراني ومنظمة التحرير الفلسطينية (PLO) في المحاولة المحبطة لشحن خمسين طناً من الأسلحة الى السلطة الفلسطينية على متن السفينة Karine-A في كانون الثاني 2002. وقد أنكرت كل من إيران و عرفات بشكل مبدئي التورط بهذا الأمر. إلا أنّه وفي شباط 2002، كتب عرفات رسالة الى وزير الخارجيّة الأميركي Colin Powell " تحمّل المسؤولية..... كرئيس للسلطة الفلسطينية" لمسألة الشحن. وقد مثلت Karine-A ذروة إعادة بناء العلاقات الفلسطينية- الإيرانية. والى الآن، فإنّ هذا يبدو وكأنه نوع من تزاوج الفتناعات أكثر منه إتحاداً حقيقياً. ربّما اعتقد عرفات أنّ عملية السلام قد لفظت أنفاسها وقبل العرض الأوّل للسلاح الذي قدّم له. بينما من الجانب الإيراني، قدّم هذا الأداء إنقلاباً في العلاقات العامّة للجمهورية الإسلامية في السعي على مساحة الشرق الأوسط لإظهار أوراق الإعتماد المُعادية للصهيونية. وكان أحد التأثيرات المباشرة لهذا الحدث تعزيز الرأي البائس لإدارة بوش عن إيران، كما كان أيضاً أحد الأسباب الذي وضع إيران في " محور الشر " في خطاب الأُمّة في كانون الثاني 2002.

إنّ العلاقة الإيرانية المعقدة مع حزب الله والصراع الفلسطيني متأثرة بما يحدث في العراق. وإنّ حزب الله يبقى شيئاً قيماً للإيرانيين طالما أنّ الصراع العربي- الإسرائيلي مسألة غير محلولة، كما تبقى العلاقات الجيدة مع إيران وسوريا ألووية للنظام الإيراني. وفوق ذلك، فإنّ العلاقات تؤمّن الحد من ثقل التهديدات الأميركية لإيران التي تنفرغ من الوجود العسكري في العراق والتي تتصاعد على خلفيّة الاتهامات بالتدخل الإيراني أو حتى ما يتعلق بالمسألة النووية.

لقد كان حزب الله المتلقي الأول للهبات الإيرانية منذ أوائل الثمانينات وتفتخر إيران كثيراً بأنها ساعدت حزب الله على دفع إسرائيل خارج جنوب لبنان. وقبل موته، قال عرفات أنّ حزب الله كان يعيث في الضقة الغربية وكان يحاول إختراق قاعدة فتح في منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً من خلال شهداء الأقصى، وكان ذلك تصريحاً قوياً لاقى دعماً من العديد من الدبلوماسيين الإسرائيليين والأميركيين. والى الآن، لا يوجد الكثير من الإتهامات عن أي تقدّم لوجود حزب الله في غزة، حيث تقبل التمويل الإيراني لكنها تدّعي الإستقلالية العسكرية التامة.

لقد كان هناك إشارة خارجية صغيرة على أن موت ياسر عرفات في تشرين الثاني 2004 سوف ينتج عنه تغييراً في مواقف إيران نحو النضال الإسرائيلي-الفلسطيني. كما أنّ المحرّرين في الصحف الإصلاحيّة الإيرانية كتبوا مدائحاً كانت لا دافئة ولا عدائيّة، بينما كان محرّرون في الصحف الأكثر تشدّداً مائلون أكثر للإشارة الى فشل عرفات (مثلاً، الوجود الإسرائيلي المستمر) وقد تطابقت جنازة عرفات مع يوم القدس الذي قدّم للشارع الإيراني فرصته لإعادة تأكيده على إشمزازه ومقته المستمر لإسرائيل وعلى إكباره لقادة حماس والجهاد الإسلامي، كالشيخ أحمد ياسين الذي تمّ اغتياله. وكانت تصريحات مسؤولي الحكومة حول موت عرفات دبلوماسية، لكنها أكدت دعم طهران للإنتفاضة مشيرة الى أنّ النهوض " هو خيار إستراتيجي للشعب الفلسطيني " ومن أنّ إسرائيل " تفهم فقط لغة القوة والعنف ".

وعلى كل حال، لقد أضعف موت عرفات موقع إيران في المنطقة. وإنّ محمود عباس الذي خلف ياسر عرفات كقائد لمنظمة التحرير وكـرئيس للسلطة الفلسطينية، كان على إستعداد للتعاون مع إسرائيل، كما تلقى مباركة شخصية من الرئيس بوش. وإذا كان منظور الدولتين للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يقوى بعد الإنسحاب الإسرائيلي الدراماتيكي من غزة في آب 2005، فإنّ إيران قد تكون مُجبرة هنا على تحويل موقعها. وعلى الرّغم من أنّ النظام قد يبقى على لازمته بالنزاع تدمير إسرائيل، فقد كان هناك إنفراج متدرّج للحوار السياسي في طهران على مدى سنوات ليضمّن ذلك أفكاراً أكثر اعتدالاً، كالمفهوم الراديكالي المتشدّد الذي عليه- إذا وافق الشعب الفلسطيني على تسوية سلمية للدولتين- أن يقبل هذا الخيار أيضاً. وإنّ هنالك سببان يُحتسبان للتغيير: الأوّل هو النضال بين الأيديولوجيين والبراغماتيين؛ يتّجه البراغماتيون نحو كبح فكرتهم الحاسمة " للوحش الصهيوني " بمصطلحات أقل بكثير من الأيديولوجيين، على الرّغم من أنّه لا يوجد إنقسام فتوي واضح. والأمر الثاني هو أنّ إيران تسعى لإثبات نفسها دولياً، وقد تجد طهران أنّ من النافع لها الإفضاء بإشارة إستراتيجية مُبهمة تصل الى عقول المراقبين الدوليين تتعلّق بنياتها في النضال الفلسطيني-الإسرائيلي.

وتواجه إيران خياراً صعباً بما يتعلّق بسلوكها على المدى القصير نحو الفلسطينيين. إنّ دعمها للمجموعات المتشدّدة كحماس والجهاد الإسلامي قد يرتد عليها، كما أنّ الإنكشاف العلني للمساعدة الإيرانية للمتشدّدين الفلسطينيين في اللحظة التي يوجد فيها أمل لتجديد جهود السلام العربي-الإسرائيلي قد يدعم أولئك الذين يسعون لزيادة الضغط على النظام الإيراني. وإنّ الرابط بين المسائل النووية والإرهابية- مع دمج برنامج الأسلحة الداعم لحزب الله، والتهديد العام لإسرائيل- قد يشكل بشكل كبير جزءاً مهماً من البيان الصارخ الذي يناقش القيام بعمل قوي ضد طهران. وبالتأكيد فإنّه سيكون من الصعب على الولايات المتحدة دمج طهران بشكل واسع بدون نقاش جاد عن الدّعم للمجموعات الفلسطينية المسلّحة، بينما تكون معالجة برنامج الأسلحة النووية ودعم حزب الله ومجموعات أخرى، وهما مسألتان متلازمتان الى أبعد الحدود، لا تشكّلان بداية لإيران على أيّة طاولة مفاوضات.

وإنّ أيّة فكرة حول أنّ النظام الإيراني سوف يقلل من كراهيته الرسمية لإسرائيل هي فكرة مهزومة بالكامل، بعدما عنونَ الرئيس محمود أحمددي نجاد مؤتمراً بعنوان " العالم بدون صهيونية " في 26 تشرين الأوّل 2005، في طهران. وإنّ ندائه لأجل أن " تُمحي إسرائيل عن الخريطة " لم تسبّب فقط هياجاً عالمياً، ولكنها أيضاً قوّت من جدال الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من أنّ النظام الإيراني يدعم الإرهاب ولا يمكن الوثوق به مع أسلحة نووية.

المنظوران الإيراني والأميركي تجاه العراق:

على الرّغم أنّ كلاً من إيران والولايات المتحدة يسعيان للإستقرار في العراق، فإنّه يوجد عدد من العوائق الكبرى التي قد تضع البلدين على طريق الصراع. وإنّ المؤشّر الحالي هو برنامج الأسلحة النووية الإيرانية. وحتى يتم التوفيق بين الإختلافات الكبرى، فإنّ على البراغماتية أن تتغلّب على الأيديولوجية في كلا الجانبين، وبسبب الولايات المتحدة والمتشدّدين الإيرانيين، فإنّ المنافسة الإستراتيجية بين البلدين هي لعبة تساوي صفراً، ولا يمكن تجاهل التهديد بالصراع. كما أنّ المنتقدين الأميركيين للحوار مع إيران يجاهرون بأنّه ليس من صالح الولايات المتحدة التفاوض مع نظام قمعي وغير ديمقراطي، بغض النظر تقديم الحوافز لذلك الأمر.

وعدا وضع السوابق التاريخية المعروضة، وبينما تقر الولايات المتحدة بحاجتها الى دعم دولي أكثر لحل المسألة النووية الإيرانية، وحيث أن الملايين الإيرانيين يقرّون بأنه حتى يطّوا همومهم الإقتصادية الخاصة فإنّ عليهم أن يمتدوا يدهم، وإنّ على الجانبين أن يعلموا أنّ هناك مجالاً لتقدّم متبادل وواقعي لحلّ خلافاتهم المستحكمة التي أنشأوها بأنفسهم بشكل كبير. ولكن الى أن يتم إحتواء البيانات البليغة الإيرانية المُعادية لإسرائيل والدعم المادي لحزب الله، فلن يمكن لأي إدارة أميركيّة أن تدخل مع إيران في سلسلة واسعة من المسائل. وعلى كل حال، فإنّ المسألة النووية تُعتبر خياراً ضيقاً. ولكن مهماً. للولايات المتحدة لإدخال إيران من خلال هيكلية عمل متعددة الجوانب التي تتضمن الإتحاد الأوروبي. وإنّ هذا الإدماج يمكن أن يُتبع بحوار متجدّد قد يقود الى التعاون بعدد من المجالات.

وبينما يزداد الصراع حدّة حول برنامج الأسلحة النووية، فإنّ الوجه الأكثر حسماً لحفظ الإمكانية لاختراق ديبلوماسي أخير سوف يكون تجنب التصعيد من كلا الجانبين، وإنّ الصعوبات لحد هكذا تصعيد، تُعتبر بالغة. فمن المنظور الإيراني، فإنّ المشاكل في العراق تؤمّن كلاً من الحافز (تجنّب الحصار الإستراتيجي) والخيار (إمتداد القوّات الأميركية) للضغط نحو الأمام ببرنامجهم النووي بالسرعة الممكنة. وإنّ الأساس لتجنّب التصعيد في كلا الجانبين سوف يكون النظر في المسألة النووية في هيكلية عمل متعدّدة الجوانب. وبالنسبة للإيرانيين، فإنّ الإشراف الدولي سوف يعني ضماناً أكبر لأخذ مصالحهم الوطنية بالحساب. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإنّ الإذن الدولي لأي عمل قد يُتخذ -تعاون، عقوبات، أو قوّة عسكريّة- هو أمر إستراتيجي مع الوضعيّة الحاليّة الممتدة للجيش الأميركي ومع التشكيك الدولي بالرأي المُخبراتي والديبلوماسي الأميركي في باكورة الحرب العراقية.

إنّ ندوة مفاوضات ناجحة متعدّدة الجوانب قد تتطلّب من إيران إمّا فك أو وضع برنامجها لدورة الوقود النووي تحت السيطرة الدوليّة كجزء من إتفاق بعيد الحصول مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي. كما أنّها قد تتطلّب أيضاً إنهاء الدّعم الإيراني للإرهاب المُعادية لإسرائيل والإعتراف على الأقل بحق إسرائيل في الوجود. وبالمقابل، فإنّ الإتفاق قد يكون عليه أن يتضمّن رفع العقوبات الأميركية، الذي كان لها الوقع الكبير على ردع الآخرين، مثل اليابان وعدد من الشركات الأوروبية من الإستثمار في قطاع الطاقة الإيرانية. كما أنّ إيران قد تطلب نوعاً من التصدي "لمجاهدي خلق" الإرهابيين العسكريين المُعادين للملايين، والذين ما زالوا في العراق والذين لم تحلّ عصبتهن لا من قِبَل الولايات المتحدة ولا من قِبَل الحكومة العراقيّة. وإنّ أكثر الأمور حسماً بالنسبة للملايين قد يكون نهاية التساؤل عن شرعيّة الجمهوريّة الإسلاميّة أو التصريحات بتغيير النظام من جهة الولايات المتحدة.

قامت الولايات المتحدة بإنهاء العلاقات الديبلوماسية مع إيران في العام 1980 بعد الثورة عام 1979 وحادثة الرهائن التي تبعت ذلك. واقتصرت الديبلوماسية العامّة منذ ذلك الحين وبشكل واسع على الشكاوى والإتهامات حول النوايا الشيطانية للجهة الأخرى. ومع ذلك، وعلى مدى السنوات، كان هناك جهوداً من عدد من الرسميين وشبه الرسميين من قِبَل الحكومات الإيرانية والأميركيّة للعمل معاً على مشاكل معيّنة. وإنّ الأمر الأكثر شهرة مؤخراً، كان التعاون في مؤتمر بون في كانون الأوّل 2001 الذي كان مهماً لتشكيل الحكومة الأفغانية المؤقتة.

وفي الثمانينات، كان هنالك مثلاً أكثر شهرة وشناعة والذي تضمّن عرض إيران- كونترا من قِبَل العملاء السريين في الدورة الثانية لإدارة ريغان للسمسرة على إتفاق سرّي إشمّل على مبادلة أموال إيرانية لمخزونات أسلحة إسرائيلية وأميركيّة، وإطلاق سراح بعض الرهائن الأميركيين عند حزب الله في لبنان وإستعمال ريع الإتفاق لتمويل المعارضين في نيكاراغوا، وفي كلّ ذلك تفادي كلا البلدين الإحتكاك الرسمي.

وعلى الرغم من أن سياسة الولايات المتحدة كانت لسنوات إستعدادها لحصول إتصال ديبلوماسي مع إيران ومناقشة أي موضوع بظل القوانين الأرضية التي يرضاها الإيرانيون مهما كانت؛ والحقيقة هي أنّ هذه السياسة لم تواصل من قِبَل إدارة بوش، كما لم تكن هناك حكومة إيرانية على إستعداد لقبول هكذا عرض. والى الآن، هناك فرضيّة أنّه في اللحظة المناسبة فحسب القيادة المحافظة في طهران قد تكون حاضرة للتفاوض مع الولايات المتحدة إذا ما توقفت الولايات المتحدة عن جهودها لتغيير النظام في طهران.

وحالياً، فإنّ لدى إيران حوافز قليلة للتعاون مع الولايات المتحدة في العراق. وبالحقيقة، فإنّها تبذل تأثيراً كافياً لتتحقق من نتائج طيبة في العراق، كما أنّها قد تواصل، وبشكل أفضل، أهدافها الواسعة للمنطقة كمصدرة للأجندة الإسلاميّة الثورية دون الإرتباط مع الولايات المتحدة. والى الآن هناك عاملاً واحداً سيدفع القادة الإيرانيين في نهاية الأمر الى نوع من

الإرتباط مع الولايات المتحدة، وهو حاجة إيران لإصلاح إقتصادها وجذب إستثمارات أجنبيّة أكبر لأجل تطوير إحتياطاتها من الغاز الطبيعي والنفط.

وفي حزيران 2005، ربح رئيس بلدية طهران السابق، محمود أحمددي نجاد، الرئاسة الإيرانيّة في سباق ضد الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني. وبينما كان الإنتخاب بالمعايير الغربيّة غير ديمقراطي بشكل واضح- حُرمت الأكثرية الواسعة من المرشّحين المؤهّلين من فرصة المشاركة- فإنّ السباق كان حيّاً ومفتوحاً بكل تأكيد، وشمل عاملين محتكين في الأعمال الإنتخابيّة المساوية للإنتخابات الغربيّة النموذجيّة.

لقد كان واضحاً أنّ أحمددي نجاد يضرب على متر الإستياء المرير لتدنّي النمو الإيراني عندما كان قد نادى بوضع نهاية للفساد ولسوء توزيع الثروات للفقراء. وبعد، فإنّ الإنتخاب كان رفضاً لسلوك العديد من رجال الدين الأكبر سناً ودعماً للجيل الذي حارب وعانى بشكل قاس جداً خلال حرب الثمان سنوات مع العراق. وقد تُبّت أحمددي نجاد رسمياً في مكتبه في 16 آب 2005، من قبل البرلمان الإيراني.

وسوف يُحكّم على رئاسة أحمددي نجاد بكيفيّة معالجته للإقتصاد الإيراني. وفي هذا الخصوص، فإنّه سيواجه همّاً جوهريّاً: يُعتبر النفط المكسب الأساس لصادرات إيران والمصدر الأوّل للعملة الصعبة لها، وعلى مدى السنة الماضية، إستقادت إيران بشكل كبير من إرتفاع أسعار النفط في السوق العالميّة؛ وإنّ حساب طهران الحالي هو بوضع جيّد بسبب الأرباح من مبيعات النفط. وعلى كلّ حال، فإنّ الإقتصاد الإيراني ككل متخلخل بسبب ضعف هيكلته، وإنّ حاجته لإستثمار رأسمالي كبير تُعتبر حاجة طاغية، بما في ذلك الإستثمار في البنى التحتيّة للطاقة. ومنذ إنتخاب أحمددي نجاد، فإنّ الثقة بالإقتصاد قد ضعفت بشكل دراماتيكي: لقد غرق إحتياط النقد في حالة الركود، وكان هناك الكثير من حالات هروب رؤوس المال مع إستثمار صغير في الإقتصاد المحلي. وعلى المدى القصير، أمّنت ركيزة النفط للحكومة الإيرانيّة مسنداً لضمان القدرة على إمكانيّة توفير البضائع الرئيسيّة للطبقة العاملة، كالخبز والمحروقات، وأعطاهما الثقة بأنّها تستطيع أن تثبت أكثر في حال فرض عقوبات من قبل الولايات المتحدة أو ربّما الأوروبيين.

ولا تعتقد الإدارة الإيرانيّة أن مجلس الأمن سيوافق على عقوبات نفطيّة ضد إيران، مع علمه بالأهميّة الحاسمة لها في سوق النفط العالمي ككل في وقت الأسعار فيه عالية. وربّما تكون الحالة الوحيدة التي يمكنه التفكير بها مليّاً بالنسبة للعقوبات النفطيّة ضدّ إيران هي في الركود الإقتصادي العالمي والتي يقلل بشكل دراماتيكي الطلب على النفط.

إنّ إيراد النفط هو مكوّن حاسم في الطاقة الإيرانيّة لتخرج من منازعاتها مع الولايات المتحدة، أوروبا، وبالطبع جيرانها. كما أنّه تستطيع أيضاً إستعمال مكاسبها الرئيسيّة من الصادرات لتأمين الدعم لمجموعات تعتقد أنّها تخدم مصالحها الأوسع في العالم الإسلامي، كحزب الله، ولكن ما هو أعظم من ذلك هو أنّ النفط الإيراني يُعتبر مكوّن حاسماً للإستراتيجيّة المحليّة للنظام، كما أنّ الشعب الإيراني كان وبشكل واسع مستسلماً على مدى السنتين الماضيتين. وقد كان هناك شغب ومظاهرات من حين الى آخر، ولكن دون أن يشكّل ذلك تهديداً جوهريّاً للنظام. وما قد يُقلق القادة المحافظين الإيرانيين هو التملل الهائل من جهة الطبقة العاملة الإيرانيّة والموظفين والذي يقترّب كثيراً من إضرابات عمّال بناء السفن الذي كان السبب في بدء سقوط النظام الشيوعي في بواندا، كما في إنفصالات سلميّة أخرى في أوروبا الشيوعيّة ساعدت على إنكفاء الشيوعيّة. وما دامت مكاسب صادرات النفط عالية بسبب إزداد الطلب العالمي، فإنّ إيران لديها وسادة من الثروة تجعل النظام قادراً على الإستمرار بتأمين المساعدات لبضائع رئيسيّة أساسيّة، كالغذاء والمحروقات. أمّا إذا بدأت أسعار النفط بالإنحدار الشديد، كما حصل خلال منتصف وأواخر التسعينات، بعد الأحداث الماليّة الآسيويّة، فإنّ النظام الإيراني قد يواجه إمتحانه الجدي الأكبر.

إنّ السيناريو الإيراني للطاقة على المدى الطويل، على كلّ حال، لصنع إستثمارات في البنى التحتيّة لهذا القطاع يُعتبر هاجساً ضاعطاً. وإذا كان النظام ينظر للنفط كقيمة مضمحلّة في المدى الطويل، فإنّ جهوده ستتركز على الأرجح حول إحتياطاته من الغاز الطبيعي (ثاني أكبر إحتياط في العالم بعد الإحتياطي الروسي). إنّ الغاز الطبيعي منتج أكثر كلفة وصعوبة من النفط من حيث التطور والنقل الى السوق. وعلى خلاف النفط الخام، التي لديه إمدادات أنابيب جيّدة وطرقاً للشحن للزبائن في العالم أجمع، فإنّ على الغاز الطبيعي إمّا أن يكون مُسيلاً عند إستخراجه من المصدر، أو أن يُضخّ الى أسواق معيّنة عبر إمدادات أنابيب طويلة أو عبر محطات في نهاية الخط لأجل التسييل ولاحقاً عن طريق البحر بسفن للغاز الطبيعي المُسيّل. وليس فقط أنّ الكلفة الماليّة الأوليّة لبناء بنية تحتيّة لتصدير الغاز تعتبر عالية جداً، ولكن أيضاً وعلى خلاف النفط، الذي يفرض سعراً ثابتاً عالمياً، فإنّ سوق الغاز يُعتبر أكثر إقليميّة، حيث تختلف الأسعار بشكل كبير. ولتطوير العلاقة بتزويد الغاز، فإنّ ذلك يتطلّب إلتزامات على المدى الطويل من قبل المنتج والشاري، ممّا يعني عقوداً

طويلة الأجل مع إستثمارات رأسمالية كبرى. وإنّ أغلب المستثمرين غبر مستعدّين للدخول في إتفاقات غاز طويلة الأجل إذا كانت الحالة السياسيّة في البلد المنتج مجهولة.

إنّ سعي إيران للبحث عن منافذ للتصدير لإحتياجات الغاز الطبيعي المتروك والذي كان متوازياً مع التدخّل الناشط للديبلوماسيين الأميركيين في الندوات الدوليّة ومع البلدان الفرديّة المعارضة أو غير المشجّعة لإتفاقيات تصدير الغاز الإيراني. وطالما بقيت العلاقة الإيرانيّة- الأميركية عدائيّة، فإنّ المستثمرين الأجانب، بما فيها الحكومات الأجنبيّة، سيقفون حذرين حول طرح المليارات من الدولارات لأجل مشاريع الغاز الإيراني. بالإضافة الى هذا الأمر، هناك الأسلوب البيزنطي وغالباً الفساد بالنسبة للأعمال في إيران، ممّا يفسّر لم يفرض المستثمرون القيام بالأعمال مع جيرانها المنتجين للغاز، مثل قطر، عُمان، والإمارات العربيّة المتّحدة بدلاً من الإتفاق مع الملايين ومواجهة الغضب الكبير من الإجراءات الأميركيّة وما يتفرّع عنها من التشرّيعات. إنّ قدرة إيران على الإستغلال بالكامل لمصادر الغاز الطبيعي المتروك قد تتقدّم بشكل مهم إذا ما أنهت مشاجراتها مع الولايات المتّحدة وإذا أنهيت العقوبات الأميركيّة.

إنّ هناك سبباً كبيراً آخر لإيران للتعاون مع الولايات المتّحدة مع العراق يتعلّق بالتقدّم في المسألة النوويّة. ومع ما تقدّم من رغبة إيران بعدم رؤية حرب أهليّة أو فوضى مُحكمة في العراق، فإنّها ستستمر بلعب دور سلبي نسبياً بما يتعلّق بالتمردّ وبالمقاومة بشكل عام الى تشكيل حكومة جديدة حسب أفضليّات الولايات المتّحدة. وعلى كلّ حال، إذا زادت المفاوضات سوءاً مع الولايات المتّحدة والإتحاد الأوروبي بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني، وإذا حوّلت الى مجلس الأمن الدولي لأجل فرض عقوبات محتملة، فإنّ ذلك قد يغيرها لتزيد من مستوى عدم الإستقرار في العراق.

وبينما هكذا عدم إستقرار هو مخاطرة بالنسبة لإيران التي تقوم بإستراتيجية مساومة، فإنّ ذلك قد يحصل إذا واجه النظام مجابهة عسكريّة مباشرة مع الولايات المتّحدة؛ على الأقل في الحالة السابقة، قد يتصور القادة الإيرانيون أنّهم يستطيعون أن يُعيروا عدم الإستقرار وإستعماله لغاياتهم.

ومع ذلك، فإنّ الحافز لإيران للمساعدة على " إستقرار " العراق واضحة: إنّ عراقاً منقسماً، في دولة تدور فيها الحرب الأهليّة، يحمل تهديداً من نيران إقليميّة قد تؤثر مباشرة على أمن إيران. وعلى كلّ حال، فإنّ التعاون مع الولايات المتّحدة على هذه المسألة بينما مسائل أخرى غير محلولة سوف يكون إمتحاناً جدياً للقدرات الدبلوماسية لكلّ جانب.

وتدّعي إيران أنّها على إستعداد للمساعدة، ومن أنّها أخذت سابقاً خطوات حقيقيّة في هذه المجالات كالأمن الحدودي. وفي الواقع، وعلى الرّغم من غياب الأمل بروؤية مساهماتها، فإنّها قد كوفئت واعترفت بها من قِبَل الولايات المتّحدة. ولطهران أيضاً الحافز لتحملّ الولايات المتّحدة، العمود الأساسي لإستقرار العراق، إذ أنّ مصطلحات وظروف إيران لأجل التعاون في العراق تُملى من قِبَل الأهداف الوطنيّة للنظام والمصالح الإستراتيجيّة.

ومن المنظور الأميركي، فإنّ العمل مع إيران مباشرة غير مرجّح في البنية الدبلوماسية الحاليّة، مع التعليق الحالي للمسائل النوويّة والإرهابيّة. وإنّ إقرار الولايات المتّحدة بالمصالح الإيرانيّة في حفظ الإستقرار العراقي قد يكون نافعا في إنجاز إتفاق ما، صريحاً أو ضمناً، الأمر الذي يشجع التعاون الإيراني بدلاً من التدخّل. وبينما يبقى التطلّع لعودة العلاقات بشكل كامل مع إيران هدفاً أميركياً لا نهاية له، فإنّ فصل المسألة العراقيّة عن التحدّيات المتخادلة لبرنامج الأسلحة الإيرانيّة وعن علاقاته مع إسرائيل هو أمر منطقي من المنظور التكتيكي. ويجب على الولايات المتّحدة أن تستمر بتجنّب جعل السياسات العراقيّة بديلاً للمجابهة الإيرانيّة- الأميركيّة.

إنّ الوقع الإقليمي للتعاون قد يتسلسل من الطفيف الى التحويلي بالإعتماد على هيكلية العمل ودرجة النجاح. وهناك ثلاث مستويات من التعاون المُحتمل: إتفاق تكتيكي مع إيران الذي قد يُلزم كلا الجانبين بعدم إستعمال العراق كساحة قتال بديلة؛ حوار مباشر مع إيران بشكل منفرد على مسألة الإستقرار العراقي، والمناقشة حول العراق كونه جزء من إتفاق أوسع مع النظام الإيراني.

إنّ الخيار الأوّل، والذي أكد فيه على تحنّب الصراع البديل، بتأثير من الإمتداد الأكبر أو الأقل، لأنّ تجنّب الصراع في العراق من مصلحة كلا البلدين. إنّ حواراً مباشراً مع إيران بما يتعلّق بالعراق بشكل خاص قد يكون أكثر نفعاً في كل من عناوين الحاجات الأمنيّة للعراق وفي تخفيف التوتّرات الإقليميّة، لكنّ هذا الأمر لا يملك سوى فرصة صغيرة للعمل بدون قرار مُرضٍ للمسألة النوويّة البارزة. وعلى كلّ حال، إذا حدث نقاش حول معايير الإستقرار العراقي، فإنّ ذلك يمكنه أن يُستعمل كنقطة مُجاوِز عنها لأجل محادثات متسلسلة أكثر توسّعاً تتعلّق بالحالة الأمنيّة الإقليميّة. إنّ هيكلية العمل المُحتملة الثالثة- الدخول الواسع- تحمل بوضوح الأرباح المحتملة الأكبر. ولسوء الحظ، فهو السيناريو الذي يواجهه العوائق الأكبر.

ولأجل تشجيع إيران للتعاون في العراق، فيجب على الولايات المتحدة أن تقاوم الإغراءات بوضع اللوم بالنسبة للصعوبات في محاربة التمرد على إيران، إلا إذا كانت هكذا إتهامات مؤسّسة على دليل واضح وصلب. وحتى الآن، فإنّ هكذا دليل عن مشاركة إيرانية يصعب توثيقها، على الرغم من أنّ رئيس الوزراء البريطاني " توني بليير " إتهم بصراحة إيران أو وكلاءها بتأمين المتفجرات للمتمردين في جنوب العراق المحاربين للقوات البريطانية وذلك في تشرين الأول 2005. أمّا على المستوى الأوسع من التعاون الملموس، فإنّ أولوية النظام الإيراني تكمن في أن تقوم الولايات المتحدة برفع عقوباتها الاقتصادية والتخلي عن الحديث بتغيير النظام. وإنّ الهدف الثاني هو أكثر واقعية من الأول: يبدو أنّ إدارة بوش قد خففت من لهجتها حول تغيير النظام في إيران، لكنّها لن تكون على استعداد لرفع العقوبات الاقتصادية بغياب التجميد الدائم أو تفكيك دورة الوقود النووي الإيراني.

التعقيدات السياسية الأميركية

تستطيع إيران أن تعمل كمسهّل أو كمخرّب لسياسة أميركية ناجحة في العراق، أية سياسة يمكن تحديدها " بالنجحة ". وذلك فإنّ الجمهورية الإسلامية على دراية جيّدة بكيفية إستغلالها للمسائل المرتبطة بذلك الأمر على طاولة المفاوضات مع محاورها الأميركي المتردد. إنّ الأمر الأكثر وضوحاً من بين هذه الإرتباطات المحسوبة هي المساومة الأميركية على البرنامج النووي الإيراني والتعاون الإيراني الأبعد مع العراق للمساعدة على تكريس ترتيبات المشاركة بالسلطة في ظل التركيبة الجديدة.

إنّ المشكلة الأساسية في تحسين العلاقات الأميركية- الإيرانية، ما عدا الدخول في مفاوضات ثنائية، هي أن الولايات المتحدة لا تزال تفتقر لسياسة منسجمة نحو الجمهورية الإسلامية. وحتى يتم التعبير عن سياسة واضحة وفعالة، فإنّه سيكون من الصعب بناء حلف منيع مع أوروبا ويمكن أيضاً مع روسيا واليابان، لفرض ضغط سياسي كاف على إيران لأجل تعليق برنامجها لدورة الوقود النووي، هذا مع الوضع جانباً خلافات مهمة أخرى.

وعلى مدى سنتين تقريباً، فإنّ إدارة بوش، وبسبب ما حصل قبل إمتلاكها للعراق وبسبب الإنقسام الداخلي بين المحافظين الجدد والبراغماتيين في السياسة الخارجية، قد Outsourced المهمة بمواجهة إيران في المسألة النووية مع الوكالة الدولية IAEA والإتحاد الأوروبي. وفي الفترة بين صيف وخريف 2003، كانت هذه السياسة فاعلة، وأخذت إيران توبيخ الوكالة الدولية IAEA والإتحاد الأوروبي على حمل الجد، خصوصاً ما صدر من وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي EU-3. إنّ هكذا تعاون يمكن أن يُفسّر جزء منه كنتيجة للعملية العسكرية الأميركية الناجحة لإزالة نظام صدام حسين في ربيع 2003. وبينما كانت الحرب في العراق تصبح أكثر تعقيداً، طالب المتشدّدون الإيرانيون وبالتدريج بالثقة في تحدّ للمجتمع الدولي. إنّ هذه الجرأة الواحدة بعد الأخرى حدثت مع تكرُّس النفوذ للمتشدّدين المحافظين في البرلمان الإيراني وتوقّعهم الإستحواذ على الرئاسة الإيرانية في إنتخابات حزيران. إنّ هذه الأحداث، الى جانب أسعار النفط العالية، شددت من قبضة المتشدّدين على السلطة، وبعد، فإنّ الحملة الدولية ضدّ البرنامج النووي الإيراني تحولت الى ردة فعل محلية أدت الى تعاطف العديد من الإصلاحيين والمعتدلين مع الحكومة في قرارها بالثبات أمام الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

إنّ المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني معقدة لأنّ الأوروبيين تولوا قيادتها وبشكل خاص الإتحاد الأوروبي (EU-3). وبما يتعلّق بهذا الأمر، فإنّ العلاقة بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي لا زالت في طورها الأول، حيث أنّ إدارة بوش قامت في شباط 2005 بالموافقة على دعم المفاوضات مع تقديم حوافز قليلة لإيران للتعاون، لكن السياسة الأميركية الرسمية بقيت غامضة حول المسائل الجوهرية.

وقدّم الأوروبيون عرضهم في 5 شباط؛ وكان مفصلاً أكثر من أي شيء قدّم في الماضي ونال تأييد الولايات المتحدة. ومع الأخذ بعين الاعتبار الدرجة التي وصل اليها التحضير للعرض الأوروبي لموافقة إيران، وبشكل خاص تحويل التكنولوجيا النووية لأهداف سلمية، فإنّ هذا يمثل إذعاناً كبيراً من قِبَل الولايات المتحدة وتحولاً من الموقع السابق المبهم للغاية حول الحاجات النووية الإيرانية.

وقد قدّم العرض الإيرانيين من بين أشياء أخرى:

- 1- التعاون لأجل برنامج نووي مدني سلمي حيث يتم نقل الوقود المُستعمل لبلد آخر لأجل تصريفه.
- 2- إعادة الضمان بحق إيران بتخصيب اليورانيوم عن طريق إعادة التأكيد على " الحقوق غير القابلة للنزع لكلّ أفرقاء معاهدة الإنتشار النووي (NPT) لتطوير الأبحاث، والإنتاج وإستعمال الطاقة تانوية لأهداف سلمية ".
- 3- زيادة العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الغرب.

4- الفرصة للشركات الغربية للمزايدة على العقود النووية في إيران.

وبالمقابل، فقد يتم سؤال إيران عن تعليق مستمر الى ما لا نهاية لكل نشاطها التخصيبي. وبينما كانت هذه العروض يُنظر اليها من قِبل الأوروبيين كعروض كريمة جداً، فإنها رُفِضت على عجل من قِبل الرئيس أحمددي نجاد باعتبارها " إهانة ". وعادت إيران الى تصنيع تحويل اليورانيوم في أصفهان، وأرجع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المسألة فوراً الى لجنة حكام الوكالة الدولية IAEA في فيينا، التي دعت الى جلسة طارئة في 9 آب 2005، وأشارت باختصار الى أن الوكالة الدولية أصدرت توبيخاً حاداً للتصرف الإيراني في القرار الذي تم التصويت عليه من قِبل لجنة حكام الوكالة في 24 أيلول 2005.

يبدو واضحاً أن الحكومة الإيرانية تشعر بثقة كافية بموقعها الدبلوماسي حول البرنامج النووي في كل من الوكالة الدولية (IAEA) والأمم المتحدة (UN) لتدبير خطر المواجهة الكبرى مع الولايات المتحدة وأوروبا. إن الإمتحان الأساسي يكمن في عمّا إذا كانت الولايات المتحدة وأوروبا سوف يستمرّان بوضع هذه المسألة كعنوان لنفس مجموعة المبادئ ونقاط المباحثات. وإن الكثير من ذلك سوف يعتمد عمّا إذا كان الأوروبيين بعد سنتين من المفاوضات الشديدة، سيكونوا جاهزين الآن وأخيراً للانضمام أخيراً الى الولايات المتحدة لفرض عقوبات إقتصادية ضدّ إيران، وبشكل منفصل عمّا قد يحصل في الوكالة الدولية (IAEA) أو مجلس الأمن.

إن المسألة الإيرانية سوف تكون إمتحاناً ليس فقط للعلاقات الأوروبية- الأميركية، ولكن للحلحلة الأوروبية أيضاً. ومن المهم الإشارة الى المدى البعيد الذي قطعه جناح الحكومات الغربية، خاصة بريطانيا، فرنسا وألمانيا في عرضهم لهذا الإتفاق والتحدّي الذي واجهوه عندما كان الإيرانيون غير مستعدين لأن يكونوا مرنين وأخذوا يتابعون برنامجهم النووي. ويمكن أن يكفح الكيل لهذه الأحداث إذا ما شرع الإيرانيون أيضاً بإعادة بدء برنامجهم بتخصيب اليورانيوم في Natanz.

الإستنتاج

يبدو أن القادة الإيرانيين قد جمعوا حساباتهم من أنهم يستطيعون الثبات أمام الضغوطات الدبلوماسية التي يُحتمل أن يواجهوها في الأشهر المقبلة من قِبل الولايات المتحدة والأوروبيين والعديد من أعضاء الوكالة الدولية (IAEA). وحتى لو فرضت العقوبات، فإن إيران لديها الإستعداد والمصادر المالية لتتحمل ذلك. ويبقى الأمر للنظر على المدى الطويل ما هي تعقيدات ذلك الأمر على كل من السياسات المحلية الإيرانية ونشاطاتها في العراق. وإذا زادت الولايات المتحدة وأوروبا من لهجتها ضدّ إيران، وإذا بدأت العقوبات تؤذي طهران، فقد تستعمل إيران قطعها المساومة في العراق منذ نشوئها السياسي ما بعد صدام في اللحظة الحاسمة. إن هذا الترابط المباشر بين المسألة النووية الإيرانية ودور هل في العراق يصبح أوضح.

إن بزوغ إيران بعد تداعيات سقوط صدام حسين مع قوّة وتأثير مُعتبرين في العراق، وخاصة في المدى القصير، حيث يناضل العراقيون أنفسهم للحصول على مظهر من الوحدة وليضعوا نظاماً سياسياً جديداً مقبولاً من المجموعات الثلاث الأساسية للبلد. والى الآن، فإن إيران- كالولايات المتحدة- لا ترغب في رؤية فشل كامل في العراق، خصوصاً إذا اندلعت حرب أهلية، حيث سيسحب ذلك كلا الدولتين الى حالة خطرة وفوضوية بشكل لا يمكن التخلّص منه. إن سياسة إيران هي الإحتفاظ بتأثير في العراق بينما ترى الولايات المتحدة تُذل، وفي نهاية الأمر يبقى الإنسحاب من المنطقة أولوية لها. وبالرغم من نجاح إيران غير المشكوك فيه بحشر نفسها عميقاً في السياسات العراقية وتحديثها المستمر والفرح للولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والوكالة الدولية (IAEA) في المسألة النووية، فقد يكون من غير الحكيم للقادة الإيرانيين أن يأخذوا حظهم الجيد هذا وكأته هبة. كما أن الجمهورية الإسلامية تواجه تحديات إجتماعية وإقتصادية بالغة، والتي سيزيدها سوءاً إبتعادها عن الغرب.

وإن التصريحات المستتكرة والمحرجة من قِبل رئيسها الجديد، الذي ينادي بتدمير إسرائيل، ألحقت الضرر بصورة إيران العالمية وصعدت الحماس المحلي لسلوكة. أمّا إقليمياً، فإن إيران لديها علاقات رديئة مع جيرانها العرب، ولا تستطيع الإقتراض بأن المجتمع الشيعي العراقي سوف يبقى صديقاً وممتناً الى ما لا نهاية. إن مصالح إيران الوطنية الحيوية يمكن أن تلقى المساعدة بإنهاء المنازعة مع الولايات المتحدة. كما أن لدى الولايات المتحدة ما تربحه أكثر مما تخسره إذا تبنت سياسة براغماتية أكثر إنسجاماً نحو الجمهورية الإسلامية.



Research Services Group
ResearchServices.Group@gmail.com